

المجلة التاريخية المصرية

1981

التطلعات الأمريكية تجاه المنطقة العربية إبان الحرب العالمية الثانية

دكتور/ روف عباس حامد، كلية الآداب-جامعة القاهرة

دراسة وثائقية

إتبعَت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة ذات طابع معين منذ بداية إهتمامها بالمنطقة العربية وحتى قيام الحرب العالمية الثانية، قامت على حماية حقوقها التجارية ومصالح رعاياها، مع تجنب التورط سياسياً أو تحمل تبعات سياسية في منطقة كانت تعدها دائماً منطقة مصالح ومناورات سياسية للقوى الأوربية الكبرى بالدرجة الأولى وظلت الولايات المتحدة متمسكة بهذه السياسة حتى السنوات الأولى من الحرب¹، حتى أجبرتها الظروف على تغيير سياستها بعد أن دخلت طرفاً في الحرب إلى جانب الحلفاء، فإزدادت التزاماتها السياسية والعسكرية وتنوعت إهتماماتها بالمنطقة العربية، ولم يعد إطار دورها السياسي في المنطقة قبل الحرب يرضى مصالحها وتطلعاتها تجاه المنطقة، فتخلصت من ذلك الإطار الذي لم يعد يتفق مع حقائق الموقف التي خلقت ظروف الحرب وراحت تضع لنفسها إطاراً جديداً لسياسة شرق أوسطية تعكس تطلعاتها تجاه المنطقة.

وتعنى هذه الدراسة برصد هذه التطلعات، وتتبع السياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة العربية في مرحلتها الجينية حتى إكتملت ملامحها عندما أوشكت الحرب على الإنتهاء مؤذنة بقيام عالم جديد، إنتقل فيه مركز الثقل السياسي في الغرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

الدور الأمريكي في المنطقة العربية خلال الحرب:

وجدير بالذكر أن دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية إبان الحرب العالمية الثانية، كان دور القوة المساعدة للجهود العسكرية البريطانية بتقديم الإمدادات العسكرية والمدنية، ووسائل النقل، وأعمال الصيانة، وهي مساعدات كانت ذات أهمية حيوية للقوات البريطانية وقوات الكمنولث، في وقت كان النصر فيه يتأرجح بين مد وجذر. وبلغت تلك المساعدات ذروتها بعد صدور قانون الإعارة والتأجير في مارس 1914. وبفضل تلك المساعدات إستطاعت قوات الحلفاء أن تحقق نصراً ساحقاً على الألمان في معركة العلمين الشهيرة.

وتحت مظلة قانون الإعارة والتأجير، لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دور الشريك لبريطانيا في مركز تموين الشرق الأوسط (Middle East Supply Center (MESOC الذي تمركز في القاهرة، وقد أقامه الجيش البريطاني لتنسيق نقل المؤن اللازمة لبلاد المنطقة، في مواجهة الظروف الناشئة عن إغلاق البحر المتوسط في وجه الملاحة التجارية. ولكن الحاجة إلى تناول مسائل ذات صبغة سياسية ومدنية تتصل بإقتصاديات بلدان المنطقة كلها، دفعت العسكريين الإنجليز إلى نقل تبعية مركز تموين الشرق الأوسط إلى وزارة النقل الحربي، ودعى الأمريكان إلى المشاركة فيه في ربيع 1942.

وقبلت الولايات المتحدة الدعوة، وعينت Frederick Winant الذي كان ضابطاً إتحادياً بإدارة الإعارة والتأجير بواشنطن ممثلاً لأمريكا بمركز تموين الشرق الأوسط، يعاونه عدد محدود من الموظفين / ما لبث أن إزداد بإزديار حجم دور الولايات المتحدة في أعمال المركز، حتى تجاوز الخمسين موظفاً في وقت من الأوقات. كذلك عينت الولايات المتحدة الجنرال Russeil Maxwell قائد القوات الأمريكية بالشرق الأوسط ممثلاً عسكرياً لها بمركز تموين الشرق الأوسط، يعاونه عدد من الضباط الأمريكيين.

¹ يذكر رايموند هير أن الولايات المتحدة لم تهتم بتكثيف تمثيلها الدبلوماسي في مفوضية القاهرة التي كانت تعد قاعدة العمل الدبلوماسي بالمنطقة خلال الحرب الثانية - إلا اعتباراً من أكتوبر 1940 بعد دخول إيطاليا الحرب بأربعة شهور ثم زادت من عدد الدبلوماسيين بالمفوضية بعد دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء.
إنظر:

Raymond A. Hare, The Great Divide: World War II, in the Annals of the American Academy of Political and Social Sciences, May 1972, pp. 24-25

غير أن ظروف الحرب زادت من حجم الدور العسكري للولايات المتحدة الأمريكية على الحدود الشرقية للمنطقة العربية، عندما اضطلعت بعبد مد القوات السوفيتية بالعون عبر إيران، مما تطلب وجوداً عسكرياً أمريكياً تمثل فيما سمي بقيادة (الخليج الفارسي)، التي دخلت في إختصاصها النقل البحري والنقل الجوي عبر الخليج وأجوائه، بما صاحب ذلك من إستخدام الطائرات الأمريكية للمطارات البريطانية في المنطقة، وكذلك إستخدام السفن والناقلات الأمريكية لموانئ الخليج، وما ترتب على ذلك من زيادة "الوجود" الأمريكي بالخليج، وقد بلغ عدد الجنود والضباط الأمريكيين المنضوين تحت لواء "قيادة الخليج الفارسي" ما يزيد على 28 ألفاً من الرجال².

التطلعات البترولية الأمريكية:

وكان لهذا الوجود العسكري الأمريكي في الخليج مغزاه الخاص، فقد ظل الخليج -حتى إندلاع الحرب العالمية الثانية- منطقة نفوذ بريطانية خالصة، ولكن ظروف الحرب التي جلبت الوجود العسكري الأمريكي إلى هذه المنطقة الغنية بالموارد البترولية، كان من شأنها أن تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من إنتهاز الفرصة النادرة التي أتاحتها ظروف الحرب لتدعم مصالحها البترولية في المنطقة، وخاصة في البحرين والسعودية، التي كانت قد وطدت أقدامها فيهما بالفعل قبيل الحرب، وخاصة أن ظروف الحرب، والدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية لتعويض نقص البترول في أوروبا الغربية نتيجة إغلاق قوات المحور للبحر المتوسط عام 1942 وظهور الغواصات الألمانية أمام مصادر البترول في البحر الكاربي، قد زادا من تطلعاتها البترولية في المنطقة العربية.

فقد اضطرت الولايات المتحدة إلى شحن كميات هائلة من البترول المنتج من الآبار الأمريكية إلى الميدان الأوربي عبر المحيط الأطلنطي، في محاولة لتوجيه ضربة قاضية إلى العدو الألماني، إذ كان إلقاء طن واحد من القنابل على برلين يحتاج إلى إستهلاك خمسة أطنان من البنزين. وبحلول عام 1943، كان البترول الأمريكي يمثل أكثر من 70% من موارد الطاقة المستخدمة في الحرب³.

ونظراً لإستحالة إستمرار الإنتاج الأمريكي من البترول بنفس المعدلات التي دعت إليها حاجة الحرب، وجه هارولد إيكس Harold Ickes - وزير الداخلية الأمريكي المسئول عن إمدادات البترول للاغراض الحربية- تحذيراً ذهب فيه إلى أن الأمور إذا إستمرت على هذا المنوال، فإن إحتياجات البترول الأمريكية سوف تنفذ خلال "الأربعة عشر عاماً القادمة".

وفي تقرير قدمته لجنة تقصى الحقائق المتعلقة ببرنامج الدفاع القومي إلى مجلس الشيوخ الأمريكي (17 فبراير 1944)، لخص الموقف البترولي في أمريكا على النحو التالي: "أن إستنزاف مواردنا البترولية لا يشير إلى إحتمال وقوع كارثة، لأن لدينا لحسن الحظ- موارد بترولية كافية لكسب الحرب، ولكن مثل هذا الإستنزاف يطرح مشكلات تحتاج منا إلى إهتمام مباشر، وإلى التصرف بحكمة لضمان مستقبل أمننا القومي وإستمرار تقدمنا الصناعي. وأن ثمة ما يبهر تصريح هارولد إيكس الذي ذكر فيه أننا لسنا في وضع يسمح لنا بإمداد حرب جديدة بالبترول"⁴.

كما توصل بعض الدبلوماسيين والساسة الأمريكيين -وخاصة الملحق البترولي بمفوضه القاهرة والسناطور بروستر Brewster الذي رأس اللجنة سالفة الذكر- إلى شركات البترول البريطانية العاملة في الخليج العربي توفر إنتاجها على حساب الموارد البترولية القومية في أمريكا. مما دفع هارولد إيكس إلى تقديم مذكرة إلى السفير البريطاني بواشنطن، طالب فيها بأن تسدد المملكة المتحدة ما تحصل عليه من البترول الأمريكي خلال الحرب في صورة كميات مماثلة من البترول الخام بعد أن تضع الحرب أوزارها⁵.

لذلك لم يكن غريباً أن ترنو الولايات المتحدة ببصرها نحو البلاد العربية الغنية بالمواد البترولية في الخليج والجزيرة العربية، فأخذت الشركات الأمريكية -وخاصة تلك التي زاولت نشاطها في المنطقة- تضع دراسات تحليلية للثروة البترولية في العالم، كما طوفت البعثات الفنية بالسعودية والخليج عام 1943 لجمع آخر المعلومات عن الثروة البترولية في المنطقة، وفي مطلع عام 1944 وضعت بعثة الدكتور Everett De Golyer خلاصة أبحاثها في تقرير ذهب فيه إلى أن "مركز الجاذبية في الإنتاج العالمي للبترول ينحصر عن منطقة الكاربي متجها صوب الشرق الأوسط وخاصة

² Ibid, p. 26

³ H. Mejer, American Oil Interests and Politics in Saudi Arabia and the Amirates of the Gulf in World War II, p. 2

⁴ Congressional Records, Investigation of National Defence program, pp. 4-7

⁵ F.O. 371/50388 Halifax to Eden, 23-12-1943

منطقة الخليج الفارسي- ويبدو أنه سيستمر في الانحسار حتى يتركز في تلك المنطقة⁶. كذلك كرر أيكس- في مناسبات عدة- تصريحه الشهير (في 18 أغسطس 1943) الذي أعلن فيه أن "الأوضاع البترولية في العالم تأتي في المرتبة الثانية بعد كسب الحرب، بالنسبة للأمم الأمريكية"⁷.

وعبر الرئيس روزفلت عن جوهر السياسة الأمريكية الجديدة تجاه المملكة العربية السعودية في تصريح (18 فبراير 1943) أعلن فيه ان السعودية "أصبحت من الآن فصاعدا ذات ضرورة حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية"⁸، وذلك بمناسبة صدور القرار الخاص بمد نطاق المعونة المقدمة ضمن برنامج الإعارة والتأجير ليشمل السعودية، حتى لا يترك الحبل على الغارب للمصالح البريطانية وحدها في تلك المنطقة الإستراتيجية الهامة من العالم العربي.

وفكرت الحكومة الأمريكية -جديا- في شراء إمتيازات البترول الأمريكية في المملكة السعودية، أو أن تأخذ على عاتقها - على الأقل- إدارة مشروع أنابيب البترول الذي إقترح إقامته لربط مناطق الإنتاج في السعودية بالبحر المتوسط -Tap Line فيصبح مشروعاً حكومياً أمريكياً. ولم تتردد الحكومة الأمريكية في تقديم تأييدها السياسي للمصالح البترولية الأمريكية في السعودية (1942-1943)، وضمنت تلك المصالح البترولية المساعدات المالية التي تقدمها لابن سعود للتخفيف من غلواء الأزمة المالية التي تعاني منها المملكة نتيجة توقف الحج.

وكان في مقدمة الإجراءات التي إتخذتها أمريكا لتدعيم مصالحها في السعودية، رفع درجة التمثيل الدبلوماسي في جدة، والتوسع في مد السعودية بالمعونات في إطار قانون الإعارة والتأجير، وإيفاد بعثة هوسكنز Hoskins وكليرتون Cluberton التجاريتين إلى المنطقة، مما ترتب عليه زيادة المصالح التجارية الأمريكية في السعودية، ودخول الأمريكيان كمنافسين للإنجليز في تدريب القوات السعودية⁹.

فقد خشيت الولايات المتحدة من أن يحقق الإنجليز مكاسب بترولية مقابل إعتداع السعودية عليهم مالياً، ولذلك حرصت الحكومة الأمريكية على أن تشارك بريطانيا في المعونة المالية المقدمة للسعودية، وخاصة أن خبراء لجان الخارجية الأمريكية المختصة برسم السياسة الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب كانوا على وعي تام بأن الإنجليز سوف يعملون على توسيع نطاق سوق البترول الإسترلينية في الشرق الأوسط حتى يتسنى لهم إحتكار سوق البترول في أوروبا بعد الحرب. كذلك كان مما يثير مخاوف المصالح البترولية الأمريكية في السعودية والخليج العربي أن المستشار المالي الإنجليزى للملك عبد العزيز بن سعود كان يعمل على جر السعودية -تدريجياً- إلى كتلة الإسترليني، عن طريق إصدار عملة ورقية سعودية من خلال بنك يقام لهذا الغرض في جدة، وذلك كبديل للعملة السعودية الفضية. وكان ذلك يهدد بفقد التجارة الأمريكية للسوق السعودية، وبإحكام الإنجليز لسيطرتهم على إنتاج البترول السعودي وسياسته التسويقية¹⁰.

وهكذا جر إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالسعودية إلى تزايد فرص الإحتكاك بالإنجليز، فعندما إقترح هل Hull - وزير الخرجية الأمريكي- تعيين خبير أمريكي على البعثة الإقتصادية للحلفاء إلى السعودية، عارض إيدن -وزير الخارجية البريطاني- الإقتراح. ففي مذكرة بريطانية ردا على ذلك الإقتراح، ذكر إيدن أن بريطانيا لا تعارض المصالح الأمريكية في السعودية، وليس لديها النية لوضع حد لتلك المصالح، "ولكن يجب أن نتذكر الولايات المتحدة أن العلاقات البريطانية-السعودية بالغة القدم، وأن لبريطانيا مصالح إقتصادية وسياسة في تلك البلاد." وردا على المذكرة البريطانية، أشار هل إلى أن الويات المتحدة الأمريكية لا تجادل في أن الشرق الأوسط "يقع بالدرجة الأولى- في إطار المسئولية العسكرية لبريطانيا"، ولكنها تصر على أن "المصالح الغالبة في الإقتصاد السعودي هي حلا ريب- مصالح أمريكية الطابع، ويفترض أن تستمر كذلك للعديد من السنين." كما إحتجت الخارجية الأمريكية لأن الوزير البريطاني المفوض لدى السعودية" يبذل أقصى جهده للإضرار بعلاقتنا بابين سعود، وإحراج وضعنا في السعودية"¹¹.

⁶ H.M. Sachar, Europe Leaves the Middle East 1936-1954, London 1974. p. 395

⁷ FRUS, Diplomatic papers, 1943, vol IV. p. 19

⁸ Ibid, p. 859

⁹ FRUS, Diplomatic papers, 1944, vol. V, p. 38 ff; 1942 vol IV p. 576 ff

¹⁰ FRUS, Diplomatic papers, 1942 vol. IV, V, p. 24 ff; 1943 vol IV, p. 19 ff

¹¹ Cordell Hull Memoirs, vol. 11, pp. 1515-16, Quoted in H.M. Sachar, op. cit., p. 329-5

التنافس التجارى الإنجليزى-الأمريكى:

لقد كانت التطلعات الأمريكية فى الخليج والسعودية -إذن- بداية لتنافس إنجليزى-أمريكى حول المنطقة فى السنوات الأخيرة للحرب، بل كان ثمة ما يشير إلى إمتداد التنافس بين الحليفتين إلى ميدان التجارة فى المنطقة العربية ككل، إذ أحس ممثلو أمريكا فى مركز تموين الشرق الأوسط -وكذلك زملاؤهم الإنجليز- بإحتمال قيام مثل هذا التنافس من خلال عدة شواهد رصدتها كل فريق للآخر، وزاد المشروع الأمريكى لمد خط أنابيب البترول عبر الجزيرة العربية من مخاوف الإنجليز، الذين اعتبروه تكتيكا سياسيا لإرغامهم على الدخول فى مفاوضات مع الأمريكان حول المصالح البترولية فى المنطقة¹².

وزاد من مخاوف الإنجليز ما بدا واضحا من إتجاه الأمريكان إلى إتخاذ مصر قاعدة للتجارة الأمريكية فى المنطقة العربية بعد الحرب، كما أسفر عنه سلوك ممثلى أمريكا بمركز تموين الشرق الأوسط والمفوضية الأمريكية بالقاهرة، وما كشفت عنه رقابة البريد فى مصر -التي كانت خاضعة للإنجليز- من ترتيبات أمريكية ترمى إلى إتخاذ مصر مركزا للتجارة الأمريكية.

فقد لاحظ مايلز لامبسون -السفير البريطانى بالقاهرة- فى مذكرة مطولة¹³ بعث بها إلى إيدن-وزير الخارجية البريطانى- أن ظروف الحرب وما أدت إليه من إضطرار مركز تموين الشرق الأوسط إلى جلب السلع من الولايات المتحدة الأمريكية فى حالة صعوبة إستيرادها من بريطانيا، جعلت الأمريكان يستثمرون تلك الظروف، فأخذوا يبدون إهتماما أكبر بمصر لم يكن له وجود قبل الحرب تمثل فى:

- (أ) مجموعة من الرسائل حملها الوزير الأمريكى المفوض إلى مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء المصرى بمناسبة مرضه، تضمنت تحيات الرئيس روزفلت وتمنياته للنحاس باشا "بمتابعته النضال من أجل الحرية والديمقراطية".
- (ب) توثيق الأمريكان لصلتهم بالسوق المصرية، وإقامة العلاقات مع المؤسسات التجارية التى تمارس نشاطها فى مصر.
- (ج) إزدياد النشاط الإعلامى الأمريكى فى مصر من خلال الصحافة الأمريكية.

غير أن لامبسون هُوّن -فى تلك المذكرة- من شأن النشاط الأمريكى، وقلل من مقدرة الأمريكان التجارية على إحتلال مكان الإنجليز فى مصر "السوق التقليدية للبضائع الإنجليزية، نظرا لما إكتسبته السلع الإنجليزية من سمعة فائقة".

وعلقت الخارجية على مذكرة لامبسون بأن ليس ثمة ما يدعو إلى إثارة أزمة مع الولايات المتحدة بسبب نشاط رجالها فى مصر، ورأت أن الموقف الأمريكى إيجابى -أحيانا- وضربت مثلا لذلك بتعاون الأمريكان مع الإنجليز فى تسويق القطن المصرى، كما رأت أن الحل الأمثل لهذه المشكلة يكمن فى ضرورة عودة البضائع الإنجليزية إلى السوق المصرية فى أقرب فرصة، وخاصة أن بريطانيا تتوقع مناقسة دول أخرى فى السوق المصرية مثل اليابان وإيطاليا ورومانيا، وأشارت إلى أن المنسوجات الإنجليزية كادت تفقد السوق المصرية قبيل الحرب بسبب إرتكانها إلى سمعتها التقليدية. وإقترحت الخارجية البحث عن صيغة للتعاون الإنجليزى-الأمريكى فى مصر، بعد الرجوع إلى مصلحة التجارة الخارجية Department of Overseas Trade (DOT) بدلا من تبادل الإتهامات على صفحات الجرائد بواشنطن ولندن".

غير أن مصلحة التجارة الخارجية DOT لفتت أنظار الخارجية البريطانية¹⁴ إلى أنه ليس من الحكمة الإستهانة بالنشاط الأمريكى فى مصر، وأثارت الحجج التالية:

- (أ) قيام الملحق التجارى الأمريكى بمفوضية القاهرة بإرسال خطابات دورية إلى الشركات التجارية التى تمارس نشاطها فى مصر (بما فى ذلك الشركات البريطانية)، يستعلم فيها عن مدى إستعداد تلك الشركات للتعامل مع الشركات الأمريكية بعد الحرب. وتضمنت تلك الخطابات أسئلة عن حجم معاملات تلك الشركات قبل الحرب، ورأس المال المستثمر والمستودعات، وأسماء وجنسيات المديرين، والسلع التى تتجر بها، والشركات الأمريكية التى ترغب فى التعامل معها.

¹² F.O. 371/42687 Halifax to Eden, 11-2-1944

¹³ F.O. 371/35597 Miles Lampson to Eden, 10-4-1943

¹⁴ F.O. 371/35597 Lyal to Scrivener, 20-8-1943

(ب) إتجاه القسم الإقتصادي بالقوات الأمريكية بمصر نحو تمهيد السبيل أمام التجارة الأمريكية بعد الحرب، ويتضح ذلك من قيام المندوبين الأمريكيين بمركز تموين الشرق الأوسط بجمع البيانات التفصيلية الخاصة بالتجارة والصناعة في منطقة الشرق الأوسط من أرشيف المركز، وزيارتهم للمؤسسات الصناعية والتجارية بالمنطقة، وإعدادهم لتقرير إقتصادي شامل عن الأوضاع الإقتصادية في مصر وفلسطين والعراق، إستخدموا فيه المادة التي جمعوها من أرشيف المركز، ولم يطلعوا الجانب البريطاني على ذلك التقرير، مما يوحي بأنهم يعدون العدة لمنافسة الإنجليز في المنطقة.

(ج) وضعت رقابة البريد في مصر يدها على خطابات واردة من أمريكا إلى المؤسسات التجارية في مصر تعرض عليها القيام بأعمال الوكالة التجارية في المنطقة للمؤسسات الأمريكية بعد الحرب. كما أن بعض الخطابات المتبادلة بين رجال الأعمال الأمريكيين في المنطقة وزملائهم في الولايات المتحدة تضمنت إنتقادات موجهة إلى النشاط التجاري البريطاني في الشرق الأوسط.

(د) إستغلال المسؤولين الأمريكيين لمؤسسات مشروع الإعارة والتأجير بمصر والمنطقة العربية بصورة تخدم التجارة الأمريكية بعد الحرب.

(هـ) إتصال بعض الشركات الأمريكية بمؤسسة إعلانية فرنسية كبرى لتنظيم حملة دعائية للسلع الأمريكية في الصحف العربية، والتفكير في إقامة مكتب للإستعلامات التجارية بالقاهرة لتوثيق الصلات بين المؤسسات التجارية في المنطقة العربية ودوائر الأعمال الأمريكية¹⁵.

كذلك وضعت مصلحة التجارة الخارجية البريطانية يدها على تقرير أمريكي¹⁶ يتضمن خطة شاملة لإعادة تعميم المنطقة العربية بعد الحرب، وضعها الدكتور إرنست برجمان Ernest Bergmann وهو صهيوني أمريكي كان على صلة وثيقة بالعديد من الدوائر الحكومية والعسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعد خبيراً بإقتصاديات الشرق الأوسط. ويدور محور الخطة حول فلسطين التي يمكن تحويلها إلى قاعدة صناعية حديثة، على حين تخصص البلاد العربية في إنتاج المواد الخام اللازمة للصناعة وكذلك المواد الغذائية، وتوفر سوقاً للصناعة الفلسطينية.

ورأى برجمان أن هناك العديد من المبررات التي تهئ فلسطين للعب هذا الدور الهام، ففيها نواة صناعية لا بأس بها، كما أن بها عدد كبير من الخبراء الفنيين والصناعيين يمكن زيادتهم بالهجرة (اليهودية) إلى فلسطين، وأن تهئية فلسطين للعب دور القاعدة الصناعية للمنطقة يبرره في رأي برجمان - فشل محاولات تصنيع مصر بالتعاون مع رأس المال الأجنبي.

ولفتت مصلحة التجارة الخارجية أنظار وزارة الخارجية البريطانية إلى ما لتقرير برجمان من دلالات، وخاصة أن الدوائر السياسية الأمريكية التي تملك صنع القرار كانت تدرسه بعناية، مما يعكس ما تدبره الولايات المتحدة لزعزعة بريطانيا عن المنطقة التي تعد تحليدياً - منطقة نفوذ بريطاني.

وعاد السفير البريطاني إلى توجيه أنظار الخارجية إلى النشاط الأمريكي في مصر الذي إتخذ المظاهر التالية:

(أ) إنتهاج المندوبين الأمريكيين في مركز تموين الشرق الأوسط لسياسة تضر بالمصالح البريطانية بالسعي لتخفيف قيود الإستيراد من الولايات المتحدة، ومحاولة الحصول على قرار من الحكومة المصرية بتخصيص حصة من واردات المنسوجات لأمريكا. ومن ذلك -أيضاً- حرص الأمريكيين على أن يتم التفاوض والتعاقد على توريد العربات وغيرها من السلع الهندسية مع الحكومة المصرية مباشرة دون إشراك الإنجليز، وعقد صفقة بيع شاحنات أمريكية للجيش المصري دون إستشارة البعثة العسكرية البريطانية، مما يعد عدواناً صارخاً على ما أسماه السفير "بحقوق بريطانيا في مصر".

(ب) قيام بعض ضباط قيادة القوات الأمريكية بمصر بزيارة مصلحة السكك الحديدية المصرية لجمع المعلومات التفصيلية عن نشاط المصلحة وإحتياجاتها من القطارات وآلات الصيانة وقطع الغيار.

(ج) قيام المفوضية الأمريكية بالقاهرة ببيت الدعاية السياسية لصالح بلادها من خلال إصدار النشرات، والترويج للمشروعات التي تزمع الولايات المتحدة إقامتها في مصر مثل مصفاة البترول بالإسكندرية التي قيل أن أمريكا

¹⁵ F.O. 371/35597 Lyal to Scrivener, 24-9-1943

¹⁶ F.O. 371/39984 Warren to Young, 4-1-1944

تعتزم إقامتها بعد خط أنابيب البترول عبر الجزيرة العربية. وكذلك إقامة "بيت أمريكا America House" على مساحة كبيرة من الأرض وسط القاهرة ليضم وكالات الشركات الأمريكية ومكتب الاستعلامات الأمريكي، وكذلك مشروع إصدار طبعة عربية من مجلة ريترز دايجست، ومحاولات تسويق آلات النسيج الأمريكية في مصر.

(د) وقوع خطابات متبادلة بين أحد كبار رجال الأعمال في أمريكا ومدير البنك البلجيكي الدولي في يد رقابة البريد، تفيد إعتراف بنك تشيس مانهاتن الأمريكي بإفتتاح فرع له بالقاهرة، عن طريق شراء البنك البلجيكي الدولي بمصر، أو تكليفه بإفتتاح فرع بنك تشيس مانهاتن بالوكالة. وقد أكد رجل الأعمال الأمريكي في خطابه ان المشروع يحظى بتأييد المفوضية الأمريكية بالقاهرة. كذلك وقع في يد الرقابة خطابات متبادلة بين إحدى المؤسسات التجارية الأمريكية وعملائها في مصر تدور حول ضرورة الإستفادة من ظروف الحرب وإستيراد المزيد من السلع الأمريكية لتخزينها بمصر للاستفادة من ارتفاع الأسعار المترفع بعد الحرب.

(هـ) تشجيع كبار رجال الأعمال المصريين على إقامة علاقات مع دوائر الأعمال الأمريكية عن طريق لقاءات تنظمها المفوضية الأمريكية تجمع بين الطرفين، وتوجيه الدعوة لعدد من رجال الأعمال المصريين لزيارة المؤسسات الصناعية بالولايات المتحدة¹⁷.

وختم السفير البريطاني مذكرته المستفيضة بمطالبة الخارجية بوضع حد للنشاط الأمريكي في مصر عن طريق التفاهم مع الولايات المتحدة، ليحل التنسيق محل التنافس بين الحليفتين، وعبر عن إعتقاده بأن ذلك النشاط لا يعنى أن لأمريكا سياسة خاصة تتعلق بالمنطقة، وأرجع ذلك النشاط إلى طموح بعض الدبلوماسيين الأمريكيين وصلاتهم بدوائر الأعمال في بلادهم، وليس إلى موقف رسمي من جانب الحكومة الأمريكية.

غير ان الوثائق الامريكية توضح بما لا يدع مجالاً للشك- أن الولايات المتحدة كانت ترسم سياستها الخاصة بالمنطقة مستندة إلى ما لحق بمكانة وهيبة الإنجليز من إضمحلال في أعين شعوب المنطقة بالإضافة إلى كراهيتهم التقليدية لبريطانيا، وذلك نتيجة الهزائم التي منى بها الإنجليز في السنوات الأولى للحرب. على حين ازدادت مكانة أمريكا في المنطقة وقدرتها شعوبها، فلم يكن لها ماض إستعماري أو سوابق عدوانية. كما أن ظروف الحرب أقامت الدليل على ان بريطانيا سوف تصبح عاجزة عن البقاء في المنطقة دون مساندة أمريكا. فضلا عن الأهمية العسكرية للمنطقة بالنسبة لأمريكا، إذ يمكن إقامة قواعد عسكرية في السعودية تكون بمنأى عن هجوم العدو سواء من البحر المتوسط أو من المحيط الهندي والبحر العربي. كذلك كان الأمريكيان يعملون بوعى تام- لإتحاد مركز تموين الشرق الأوسط أداة لفتح الباب أمام التجارة الأمريكية في المنطقة بعد الحرب¹⁸.

ومن الجلى أن كيلرن -السفير البريطاني بالقاهرة- لم يكن على بينة بأبعاد التطلعات الأمريكية تجاه المنطقة العربية، كما كان كبار رجال الخارجية الإنجليز يميلون إلى الإعتقاد أن أمريكا أبعد ما تكون عن التفكير في منافسة بريطانيا أو ورائتها بالمنطقة، بقدر ما تسعى إلى أن تحظى بدور الشريك لبريطانيا في المغامرات الاقتصادية التي تجنيها منه، وأنها إذا حرمت من ذلك قد تعود إلى عزلتها السياسية التقليدية وهو مالا يتفق مع مصلحة بريطانيا، ولذلك كان على بريطانيا أن تنسق خططها مع الولايات المتحدة، فتحصل على إعترافها بالشرق الأوسط منطقة نفوذ بريطاني مقابل المشاركة في المصالح الاقتصادية بالأقليم¹⁹.

رد الفعل البريطاني:

ومهما كان الأمر، فقد أخذت بريطانيا تعد العدة لرسم سياسة جديدة خاصة بالمنطقة العربية في ضوء التغيرات الناتجة عن الحرب، فعقد مجلس الحرب بالشرق الأوسط Middle East War Council عدة جلسات لهذا الغرض بالقاهرة (10-13 مايو 1943) برئاسة وزير الدولة البريطاني بالشرق الأوسط R. G. Casey لوضع أسس السياسة البريطانية في

¹⁷ F.O. 371/41397 Killearn to Maurice Paterson, 18-2-1944

وقد إعتد اللورد كيلرن على ما نقله إليه أحمد عبود باشا من أخبار الإجتماعات التي دعى إلى حضورها بدار المفوضية الأمريكية، كما كان شاكر باشا مدير عام السكة الحديد المصدر الذي إستقر منه كيلرن معلوماته عن النشاط الأمريكي في ذلك المجال.

¹⁸ FRUS, Diplomatic papers, Memorandum by the Chief of the Division of Near Eastern

Affairs to the Secretary of State, 8-5-1942 vol. IV, pp. 76- 8

¹⁹ F.O. 371/41397 Minute by Hankey, 7-3-1944

الشرق الأوسط لفترة ما بعد الحرب، بهدف ضمان الوجود البريطاني وتأمين المصالح البريطانية، وتوصل المجلس إلى أن هذه السياسة يجب أن تدور حول محاور أربعة²⁰:

(أ) إبقاء الأوضاع الراهنة في فلسطين على ما هي عليه دون تغيير، مع عدم السماح للعرب أو اليهود بالإخلال بالتوازن القائم في فلسطين، وإصدار إعلان سياسي لتأكيد المبادئ الأساسية التي وردت بالكتاب الأبيض (1939)، مع الحصول على تأييد الولايات المتحدة لهذه السياسة.

(ب) إلزام حكومة فرنسا الحرة بتوقيع معاهدين مع سورية ولبنان مماثلتين للمعاهدة الإنجليزية-العراقية، تتمتع بمقتضاها الدولتان العربيتان بالاستقلال، تمهيداً للتخلص من الوجود الفرنسي بالمنطقة نهائياً.

(ج) استمرار مهمة مركز تموين الشرق الأوسط فيما بعد الحرب، على أن يتحول إلى مجلس إقتصادي للشرق الأوسط Middle East Economic Council في صورة منظمة إقليمية تعاون دول المنطقة على حل المشكلات المتصلة بالنواحي الإقتصادية والسياسة النقدية، التي تعجز تلك الدول عن حلها بمفردها، ذلك بالتعاون مع الولايات المتحدة.

(د) إيجاد شكل من أشكال الإتحاد العربي، على أن يكون إتحاداً واهناً مفككاً العرى، لإمتصاص التيار القومي الذي يشكل خطراً على المصالح البريطانية، ويوفر قدراً من التنسيق السياسي بين حكومات المنطقة في فترة ما بعد الحرب، على حين تتولى بريطانيا الإشراف على الجوانب الإقتصادية والثقافية للبلاد العربية. وإذا تعذر ذلك، تعمل بريطانيا على إقامة إتحاد "سورية الكبرى" من سورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن.

وكان الجانب الخاص بسورية في قرارات مجلس الحرب بالشرق الأوسط موضع إنتقاد الخارجية البريطانية، التي إعتبرتها مخالفة للخط السياسي البريطاني في المنطقة. كما إعتبرت الخارجية أن إقامة "سورية الكبرى" التي تشمل فلسطين لن يكون في صالح بريطانيا، لأن أي تغيير في السياسة البريطانية المتعلقة بفلسطين سوف يسبب المتاعب من جانب اليهود ومن ثم "يجب إبقاء فلسطين خارج مثل هذا الإتحاد، والمحافظة على الأوضاع الراهنة فيها، والبعد عن إتخاذ أي خطوة واسعة لتحقيق الوحدة العربية"²¹.

وإزاء هذا التباين في وجهات النظر بين الخارجية البريطانية ومجلس الحرب بالشرق الأوسط عقد إجتماع في لندن برئاسة وزير الحرب حضره وزير الدولة بالشرق الأوسط والوزير المفروض بسورية ولبنان وخبراء الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية، وعرض كاسي في ذلك الإجتماع وجهات نظر مجلس الحزب بالشرق الأوسط، فأشار إلى أن المنطقة تقف حاجزاً بين ألد عدوين لبريطانيا: ألمانيا واليابان، وتحتوى على المصالح البترولية البريطانية الحيوية، وخطوط المواصلات ذات الأهمية الإستراتيجية لبريطانيا. وإتفق الجميع على ضرورة المحافظة على النفوذ البريطاني في المنطقة، كما وافقوا على إقتراح وزير الدولة بالشرق الأوسط حول ضرورة قيام نوع من التنسيق بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، يحول دون تعرض الإنجليز للمنافسة الأمريكية التي تضر بالنفوذ البريطاني، في مقابل تأييد بريطانيا للمصالح الأمريكية في منطقة البحر الكاريبي، فبريطانيا تحتاج -في رأيه- إلى مساندة أمريكا لها في الشرق الأوسط، وبدون ذلك لا يمكن ضمان نجاح الإستراتيجية البريطانية في المنطقة²².

وفي ضوء الأفكار التي طرحت على بساط البحث في تلك الإجتماعات تبلورت الخطوط العامة للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط التي قامت على ضرورة إلزام الفرنسيين بتنفيذ تعهدهم السابقة، ومنح سورية ولبنان الإستقلال التام، وفتح الطريق بذلك أمام إقامة منظمة إقتصادية للشرق الأوسط باسم "المجلس الإقتصادي للشرق الأوسط" بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة، على يكون عمل هذه المنظمة إمتداداً لنشاط مركز تموين الشرق الأوسط، والدخول في مباحثات صريحة مع الولايات المتحدة حول هذا الموضوع. وبدأت هذه السياسة تكتسب الصفة الرسمية بمصادقة مجلس الوزراء البريطاني عليها في منتصف يوليو 1943²³.

²⁰ F.O. 371/34975 Casey to Eden, 20-5-1943

²¹ F.O. 371/34975 Minute by R.M.A. Hankey, 24-5-1943

²² F.O. 371/34975 WC Note of a Meeting Held in SIR Alexander Cadogan's Room on 28-6-

1943

²³ F.O. 371/34975 Note by Eden Submitting Recommendations as regards to the British

Policy in the Middle East. 15-7-1943

المحادثات السياسية الإنجليزية-الأمريكية:

وهكذا أيقن الإنجليز أنه لا يمكن إبرام أمر يتعلق بالمنطقة العربية دون الحصول على تأييد الأمريكيين، أو-بعبارة أخرى- دون إرضائهم بتحديد دور لهم في المنطقة دون المساس بالإستراتيجية البريطانية. خاصة ان أمريكا لم تعد تكتفى بدور المتفرج، فقد عبر الوزير الأمريكي المفوض بالقاهرة لوزير الدولة البريطانى بالشرق الأوسط-غير مرة- عن عدم إرتياح حكومته لإغفال بريطانيا إستشارتها فيما يتعلق بالمنطقة. وألمح إلى أن ذلك قد يدفع أمريكا إلى تكوين سياسة خاصة بالمنطقة مستقلة تماما عن السياسة البريطانية لحماية مصالحها البترولية وخطوط الطيران المدني التابعة لها في المنطقة²⁴. ولذلك طلب كاسي من حكومته أن تعطيه الصلاحيات اللازمة لإطلاع زميله الأمريكى بالقاهرة على السياسة البريطانية والمخططات الإقتصادية البريطانية في المنطقة على وجه الخصوص. ولم يتردد إيدن في السماح لكاسي بإستطلاع الموقف عن طريق مفاتحة السلطات الأمريكية بالقاهرة حول إمكانية عقد مباحثات بين البلدين للنظر في مستقبل التعاون بينهما في المنطقة، وذلك قبل تكليف السفير البريطانى بواشنطن (اللورد هاليفاكس) بإثارة موضوع المباحثات مع الحكومة الأمريكية بصفة رسمية²⁵.

وفي أوائل يناير 1944، بدأت السفارة البريطانية بواشنطن الإتصال بالخارجية الأمريكية حول الدخول في مباحثات رسمية بين الدولتين بشأن الشرق الأوسط، تغطي مختلف الجوانب السياسية والإقتصادية. وقد وافقت الخارجية الأمريكية على الفكرة من حيث المبدأ، ولكنها رأت أن تكون المحادثات غير رسمية، وأن تتخذ من واشنطن مقرالها، على ألا يتطرق البحث إلى المسائل البترولية التي يجب أن تفرد لها محادثات خاصة بها، وكانت حجتهم في ذلك عدم وفرة العدد الكافي من خبراء الشرق الأوسط بالخارجية الأمريكية حتى يمكن إيفاد بعضهم إلى لندن، لأن ذلك يؤثر على سير العمل بفرع الشرق الأوسط. وأصر الأمريكان على أن تتناول المحادثات مصر وتركيا وأثيوبيا²⁶.

وقد رد إيدن على هذه المطالب الأمريكية ببرقية أرسلها إلى اللورد هاليفاكس، ذكر فيها أن:

(أ) يجب الإصرار على إتخاذ لندن مكانا لإنعقاد المحادثات، لأن الخارجية البريطانية -بدورها- ليس لديها العدد الكافي من الخبراء الذين يمكن إيفادهم لمناقشة المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط بما في ذلك البترول ومصر وأثيوبيا.

(ب) عقد المحادثات في واشنطن بالقرب من مراكز الضغط الصهيونى لن يجعل عاندها لصالح بريطانيا وخاصة أن الولايات المتحدة "تتشد الزعامة" والتسليم لها بذلك يضر بمصالح بريطانيا في المنطقة وكذلك بعلاقتها التقليدية بالحكام المحليين.

(ج-) إعتراض وزارتى الهند والمستعمرات على الإقتراح الأمريكى بإختيار واشنطن مكانا للمحادثات لأنها سوف تتطرق بالضرورة إلى مناطق تدخل في إختصاص الوزارتين، ويجب أن تدور المحادثات على مقربة منها في لندن.

(د) الإعتراض على الطلب الأمريكى بإدراج مصر في جدول أعمال المحادثات، "لأن مصر منطقة مصالح بريطانية حيوية"، فإذا أصر الجانب الأمريكى على موقفه يجب إخراج قناة السويس من دائرة المحادثات²⁷.

وأخيراً، قبل الجانب الأمريكى بإتخاذ لندن مقراً للمحادثات السياسية، ولكنه أصر على ان تكون المحادثات "إستطلاعية غير رسمية"، وألا يتطرق البحث إلى المسألة البترولية التي يجب أن تفرد لها محادثات "إستطلاعية" خاصة تعقد على مستوى الخبراء، تتلوهها مباحثات على المستوى الوزارى، على أن يكون مقرها واشنطن، مع الموافقة على إستبعاد مصر وأثيوبيا من إطار المباحثات. وبناء على ذلك قدمت الحكومة البريطانية مذكرة تفصيلية إلى الخارجية الأمريكية تتضمن السياسة الإنجليزية في الشرق العربى بالإضافة إلى أفغانستان وإيران، ليكون الجانب الأمريكى على بينة بوجهة النظر البريطانية، ولتتخذ هذه المذكرة كأساس للمحادثات²⁸.

²⁴ F.O. 371/34975 Casey to Eden, 8-7-1943

²⁵ F.O. 371/34975 Eden to Casey, 16-7-1943

²⁶ F.O. 371/39984 Halifax to Eden, 9-1-1944

²⁷ F.O. 371/39984 Eden to Halifax, 14-1-1944

²⁸ F.O. 371/39984 Eden to Halifax, Memorandum on the British Policy in Middle East, 7-3-

ومن الملاحظ أن الجانب الأمريكي لم يتقدم بمذكرة مقابلة للمذكرة البريطانية، وربما كان ذلك يعود إلى حرص الأمريكيان على عدم الارتباط بمواقف ومبادئ سياسية محددة فيما يتعلق بالمنطقة موضوع البحث، لأن الولايات المتحدة لم تكن تنظر إلى مستقبل المنطقة العربية وتخومها من زاوية المصالح الثنائية الإنجليزية-الأمريكية وحدها على نحو ما فعل الإنجليز، فإذا عاجت الموقف على هذا النحو قد يجرها ذلك إلى تعهد بالتزامات محددة قبل بريطانيا تشكل قيوداً على حركتها بعد الحرب. ولكنها كانت ترى -على ما يبدو- أن إعتبار المنطقة العربية وتخومها منطقة مفتوحة أمام جميع القوى الكبرى ذات المصالح فيها على قدم المساواة يعطى الولايات المتحدة قدراً أكبر من المرونة، ويساعد على تهيئة المناخ الملائم لتنمية مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في المنطقة بعد الحرب.

وعلى كل، دارت المحادثات السياسية "الإستطلاعية غير الرسمية" بين الجانبين: الأمريكي برئاسة الـلاس موراي Wallace Murray والإنجليزي برئاسة السير مورس باترسون Sir Maurice Paterson وكلاهما كان وكلاءاً خارجية بلاده، وإستغرقت المحادثات ست جلسات في الفترة من 11-26 ابريل 1944.

وخصت الجلسة الأولى²⁹ بكاملها لبحث المسألة الفلسطينية فعرض الجانب البريطاني لسياسة بلاده الرامية إلى عدم الرغبة في تصعيد الصراعات المحلية في فلسطين، والمحافظة على الأوضاع الراهنة حتى نهاية الحرب، مع إستمرار العمل بالكتاب الأبيض (1939)، ثم مهد الجانب الأمريكي عرضه لوجهة نظره، بالحديث عن الضغوط الصهيونية في الولايات المتحدة، التي تسعى لإلغاء سياسة الكتاب الأبيض وتحقيق الوطن القومي اليهودي بإعلان تأسيس الدولة اليهودية، والبحث عن حل لمشكلة المهاجرين اليهود من أوروبا بفتح باب الهجرة إلى فلسطين، وتصنيع فلسطين حتى تصبح قادرة على إستيعاب أكبر عدد ممكن من اليهود فإذا تعذر ذلك بسبب المقاومة العربية، يجب الفصل بين الفريقين المتنازعين بتقسيم فلسطين. وأكد الجانب الأمريكي ان هذه المقترحات شخصية ولا تعبر عن وجهة نظر الحكومة الأمريكية، لأن البت في هذا الموضوع من إختصاص البيت الأبيض وحده.

ورداً على هذه المقترحات، أوضح الجانب البريطاني أن تصريح بلفور "لا يلزم بريطانيا بإقامة دولة يهودية في فلسطين"، وأن البت في المقترحات الخاصة بتوسيع نطاق الهجرة اليهودية أو تقسيم فلسطين يدخل في إختصاص مجلس الوزراء البريطاني، ولا تستطيع الخارجية وحدها أن تقطع فيه برأى. ولكن الخارجية البريطانية ترى ضرورة إقامة "دولة فلسطينية تضم العرب واليهود معا تحت شكل من أشكال الإنتداب للأمم المتحدة"، مع السماح بالهجرة اليهودية بحيث لا يتجاوز تعداد اليهود بفلسطين مائة ألف نسمة.

عندئذ عرض الجانب الأمريكي فكرة الإتفاق على إصدار تصريح مشترك من الدولتين لتهيئة الأمور في فلسطين، في حالة تأزم الموقف بصورة تهدد المجهود الحربي للحلفاء. وقدم الجانب الأمريكي نص مشروع التصريح المقترح، الذي صيغ على النحو التالي:

"لما كان المجهود الحربي المشترك يدفع حكومتى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية إلى التركيز على الهدف الأساسى لكسب الحرب، فإنهما تديبان إهتماماً بكل ما قد يؤدي إلى تأخير تحقيق النصر النهائي على العدو. ولما كانت السلطات العسكرية الأمريكية والبريطانية تعلق أهمية كبرى على الحفاظ على النظام في الشرق الأوسط، فقد تشاورتا الحكومتان معا فيما يتعلق بفلسطين وإتفتتا على مايلي:

(أ) لا يجب إتخاذ أى قرار يمس الوضع السائد في فلسطين دون الرجوع إلى الأطراف المعنية، بما في ذلك العرب واليهود.

(ب) إذا إستطاع الطرفان المعنيان: العرب واليهود، التوصل إلى تفاهم ودى بجهودهما الخاصة قبل إنقضاء الحرب، فإن مثل هذا التطور سوف يلقى ترحيب الحكومتين.

(ج) في حالة غياب التفاهم بين الطرفين المعنيين، فإن الأوضاع في فلسطين سوف تطرح على بساط البحث بعد كسب الحرب، بهدف إقامة حل عادل ونهائى يقبل به الطرفان المعنيان.

وفى نفس الوقت، تود الحكومة البريطانية -التي تتحمل مسئولية الإدارة والأمن في فلسطين- أن تؤكد أنه ليس لديها الرغبة في ان تسمح بحدوث أى تغييرات بالقوة في أوضاع البلاد أو إدارتها."

F.O. 371/39985, Anglo-US Conversations Regarding the Middle East, 1st meeting, 11-4-²⁹

1944

وطلب الجانب الأمريكي من الجانب البريطاني دراسة مشروع التصريح المقترح على مهل ومناقشته في جلسة أخرى، وفي حالة التوصل إلى إتفاق حوله يجب أن يظل على الكتمان، ولا يتم إصداره إلا إذا بلغت الحالة في فلسطين درجة من الخطورة يصبح عندها إصدار التصريح المشترك أمراً ضرورياً. وقد وعد الإنجليز بدراسة مشروع التصريح بعناية.

وفي الجلسة الخامسة للمحادثات، قدم الجانب البريطاني وجهة نظره في مشروع التصريح المشترك، فذكر أن ليس من الحكمة إصدار مثل هذا التصريح الذي قد يثير الصهيونية في الولايات المتحدة، وأن من الأجدي أن تسعى الحكومة الأمريكية للحد من تطرف الصهيونية في أمريكا، وإقناع قادة اليهود أن من واجبهم منع أتباعهم من الإقدام على عمل يضر بمصالح الحلفاء خلال الحرب، لأن الحكومة البريطانية تعتقد أن اليهود في فلسطين لن يلجأوا إلى العنف خلال الحرب إلا إذا كان ذلك بتحريض من الصهيونية الأمريكية. وإذا تمكنت الحكومة الأمريكية من تهدئة الحركة الصهيونية، فلن يكون ثمة حاجة -عندئذ- للتصريح المشترك. وإقترح الجانب البريطاني الإحتفاظ بنص مشروع التصريح في أضياب وزاراتي الخارجية بالبلدين للنظر في إمكانية إصداره إذا تغيرت الظروف، مع إدخال التعديلات اللازمة عليه. فلقى الإقتراح البريطاني قبول الجانب الأمريكي³⁰.

وإنقلت المحادثات بعد ذلك إلى بحث أهم جوانب الخلاف بين الدولتين في المنطقة العربية وهي السعودية والبحرين³¹. فقدم الجانب البريطاني عرضاً للمصالح البريطانية في السعودية، وأكد إدراكه لأهمية المصالح البترولية الأمريكية المتنامية، وأن بريطانيا لا تقف حجر عثرة في طريق تلك المصالح كما تظن الحكومة الأمريكية- بل إن المسؤولين الإنجليز ذكروا للأمراء السعوديين عند زيارتهم للندن أنهم يعترفون بالمصالح الأمريكية في مجال البترول وأنهم لا يعترضون على تعامل السعوديين مع أمريكا.

أما الجانب الأمريكي فأكد على أن "للولايات المتحدة مصالح إقتصادية وإستراتيجية في بترول السعودية تعادل المصالح الإقتصادية والإستراتيجية البريطانية في بترول إيران" وأن السعودية ذات أهمية إقتصادية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة التي تتطلع إلى تطوير صناعة البترول في تلك البلاد، وأن كل من السعودية وأمريكا تتطلعان إلى توطيد أواصر الصداقة بينهما، وتقوية العلاقات المشتركة بين البلدين.

وإنقل الجانبان إلى بحث مسألة المعونة المالية للسعودية، فأشار الإنجليز إلى أن بلادهم تدفع نفقات البعثات الدبلوماسية السعودية، وقيمة البضائع الإنجليزية التي تطلبها السعودية من إنجلترا، سواء كان ذلك مباشرة أو من خلال مركز تمويل الشرق الأوسط، وأن الولايات المتحدة تقدم للسعودية 15 مليوناً من الريالات الفضية ضمن برنامج الإعارة والتأجير تنوي رفعها إلى 35 مليوناً، ومعنى ذلك أن الدولتان سوف تدفعان الكثير ما لم تنسقا جهودهما معا بهذا الصدد. وإقترح الجانب البريطاني أن توحد الدولتان معونتهما المالية للسعودية على أساس البضائع التي تقدم لإبن سعود من منطقة الإسترليني ومنطقة الدولار، على أن يتم ذلك من خلال مركز تمويل الشرق الأوسط. وأشار الجانب البريطاني -كذلك- إلى موضوع العملة السعودية لإرتباطه بالمعونة المالية، وعرض لفكرة إصدار عملة ورقية ترتبط بالإسترليني يصدرها مجلس للنقد السعودي يكون مقره خارج السعودية في لندن أو القاهرة وتمثل فيه السعودية وبريطانيا وأمريكا.

وفي المقابل، عرض الجانب الأمريكي وجهة نظره في موضوع المعونة المالية، فوافق على فكرة التنسيق على أن يتساوى مقدار المعونة المقدمة من منطقتي الإسترليني والدولار، ولكن فيما يتصل بالعملة السعودية ذكر الجانب الأمريكي أن الخزانة الأمريكية تعترض على المشروع البريطاني الخاص بإصدار عملة ورقية ترتبط بالإسترليني، وإقترحت مشروعاً بديلاً لإصدار عملة سعودية فضية ترتبط بالإسترليني والدولار معا، "وخاصة أن العملة الورقية قد لا تجد قبولا في مثل ذلك المجتمع البدائي".

ورد الجانب البريطاني بأن فكرة ربط العملة الفضية السعودية بالإسترليني والدولار معا يصعب تطبيقها من الناحية العملية، وأن العملة الورقية قد تجد قبولا في المراكز الحضرية مثل مكة وجدة والمدينة لتمويل الحج، وخاصة أن الإبقاء على العملة الفضية يمثل إستنزافاً للمعونة المالية الأمريكية نتيجة تسرب الفضة التي تقدم لإبن سعود إلى الخارج، لأن قيمة الريال السعودي أقل من قيمة الفضة المستخدمة في سكه.

³⁰ F.O. 371/39984, Anglo-US Conversations Regarding the Middle East, 2nd meeting, 12-4-

1944

³¹ F.O. 371/39985 Anglo-US Conversations Regarding the Middle East, 2nd meeting, 12-4-

1944

ثم إستطرد الجانبان فى بحث نقاط الخلاف الأخرى حول السعودية دون حسم موضوع العملة التى كان الأمريكان يحرصون على بقائها مستقلة عن دائرة الإسترليني لتجنيب مصالحهم التجارية ما قد يترتب على ذلك من مشاكل بعد الحرب. فإنتقل الطرفان إلى بحث مسألة المعونة الفنية للسعودية فى الشؤون المالية والعسكرية، وعرض الإنجليز لمطالب الملك عبد العزيز بن سعود بتعيين مستشار مالى وآخر عسكري من المسلمين السنة، وإقتراح الإنجليز أن يختار المستشارين من المسلمين السنة الهنود، على أن تشكل لجنتان إستشاريتان إحداهما مالية والأخرى عسكرية تتكون كل منها من المستشار المسلم السنى الهنودى وزميلين آخرين أحدهما أمريكى والأخر بريطانى. فلقى الإقتراح إستحسان الجانب الأمريكى.

وتطرت المحادثات بعد ذلك إلى البحرين، فذكر الجانب الأمريكى أن الحاجة ماسة إلى إفتتاح قنصلية أمريكية بالمنامة لرعاية المواطنين الأمريكين الذى بلغ عددهم 1800 مواطنا نتيجة إنشاء مصفاة البترول الجديدة، وعلل ذلك بأن الخارجية الأمريكية تواجه نقدا شديدا من جانب أولئك المواطنين لأنها لا تتحمل مسئولياتها نحوهم. وإعتراض الجانب الأمريكى على إدعاء الإنجليز أن السماح بإقامة قنصلية أمريكية بالمنامة يضر بالنظام السياسى الذى وضعته بريطانيا لمنطقة الخليج، لأن تأسيس القنصلية سوف يودى إلى مطالبة الدول الأخرى فتح قنصليات لها بالخليج، مما يهدد المصالح البريطانية فيه. وأكد الأمريكان أن للولايات المتحدة وضع فريد فى البحرين تؤكد مصالحها البترولية فى الجزيرة.

ولكن الجانب البريطانى أصر على موقفه، وقدم إقتراحا بديلا بأن يتولى القنصل الأمريكى فى الظهران رعاية مواطنى الولايات المتحدة بالبحرين بصفة غير رسمية- وخاصة أن المسافة بين الظهران والمنامة لا تتجاوز الساعتين.

وإكتفى الجانب الأمريكى بالوعد بدراسة الإقتراح، ثم عاد إلى إثارة الموضوع فى الجلسة الخامسة للمحادثات، فأصر على ضرورة خضوع الجالية الأمريكية فى البحرين للسلطة القضائية القنصلية لبلادها. وبعد مناقشات مستفيضة حول هذا الموضوع عرض خلالها الجانب الأمريكى إنشاء قوة شرطة أمريكية تعمل تحت إمرة المقيم البريطانى بالخليج أو إسناد هذه المهمة إلى الشرطة العسكرية الأمريكية التابعة لقيادة الخليج، إعتراض الجانب الإنجليزى بشدة على هذه المقترحات، وأصر على ضرورة تجنب المتاعب السياسية التى قد تنجم عن ذلك. غير أن الجانب الأمريكى إحتج على معاملة الأمريكين قضائيا فى البحرين على قدم المساواة مع الإيرانيين، ووعدهم بتجربة إسناد الخدمة القنصلية إلى القنصل الأمريكى بالظهران على سبيل التجربة، والبحث عن حل بديل فى حالة فشل التجربة.

وطرحت مسألة الوجود الفرنسى فى سورية ولبنان على بساط البحث فى الجلسة الثانية للمحادثات (12 إبريل)، فعرض الجانب البريطانى لأبعاد الموقف بما فى ذلك المفاوضات التى دارت على المستوى المحلى والإتفاقيه الخاصة بنقل السلطة فى سورية ولبنان إلى حكومة فرنسا الحرة، والمفاوضات التى أجريت مع الجنرال كاترو. وأكد الجانب الأمريكى أن الولايات المتحدة تستعد للإعتراف بإستقلال سورية ولبنان، وتعيين وزير أمريكى مفوض فيهما بمجرد إعلان الإستقلال. وإعتراض على فكرة إخراج الفرنسيين من المنطقة التى إقترحها الجانب البريطانى لسبر غور الأمريكان، وأصر الجانب الأمريكى على ضرورة إحتفاظ الفرنسيين بصلاحيات إدارية فى سورية ولبنان حتى تضع الحرب أوزارها، على أن يتحول القائد العام الفرنسى فى بيروت إلى سفير فوق العادة. ولكن الجانب البريطانى رأى أن ينظم الفرنسيون علاقتهم بالبلدين فى شكل معاهدة على ما فعلت بريطانيا مع مصر والعراق، وأن يتخذ الفرنسيون موقفا محادا من مطالب الإستقلال فى البلدين حرصا على مصالح الحلفاء فى المنطقة، وأنه يجب عقد إتفاقيه تسوية إذا فشلت تجربة تعايش المصالح الإنجليزية-الفرنسية.

وقبل الجانب الأمريكى بالمقترحات البريطانية، غير أنه أعلن إعتراضه على ما تعهدت به بريطانيا لفرنسا الحرة فى إتفاقيه لينتلون-ديجول (25، 27 يوليو 1941) من أن يكون لفرنسا إمتيازات خاصة فى سورية ولبنان دون سائر الدول الكبرى الأخرى لأن ذلك يتعارض فى رأيهم- مع مبدأ "التعايش السلمى Modus Vivendi" الذى طالبت به أمريكا فى المنطقة.

وكان الوفد الأمريكى قد إقتراح إعتبار المنطقة العربية "منطقة تعايش سلمى لجميع الدول الكبرى دون تمييز"، وذلك ردا على محاولات الجانب البريطانى إنتزاع إعتراف أمريكا بالمنطقة العربية وتخومها منطقة نفوذ بريطانى، طالما أن إهتمامات أمريكا بالمنطقة إقتصادية وثقافية بالدرجة الأولى.

وتناولت المحادثات موضوع التعاون الإنجليزى-الأمريكى لدعم إقتصاديات المنطقة فى إطار "المجلس الإقتصادى للشرق الأوسط (MEEC) Middle East Economic Council" كإمتداد لنشاط مركز تمويل الشرق الأوسط، الذى نجح فى تحقيق قدر من الإكتفاء الذاتى لبلاد المنطقة خلال إنقطاع الخطوط الملاحية فى البحر المتوسط بسبب ظروف الحرب،

على أن يكون المجلس المقترح بمثابة مؤسسة إنجليزية-أمريكية تقوم بتقديم المشورة الفنية لدول المنطقة في المجال الإقتصادي.

وقد وافق الجانب الأمريكي على المشروع، على أن يكون المجلس المقترح "منظمة إقليمية" تساهم فيها جميع دول المنطقة مساهمتها في الأمم المتحدة، وتعتمد على جهود الكفايات الفنية والعلمية المحلية، وتموله دول المنطقة، ويقتصر دور الإنجليز والأمريكان على تقديم المشورة الفنية³².

أما عن مستقبل العلاقات الإنجليزية-الأمريكية بالمنطقة العربية فتدارس الجانبان الشكاوى التي أثارها ممثلو الدولتين بالمنطقة، وما تتركه من أثر على الدوائر السياسية بالبلدين. ولفت الجانب الأمريكي أنظار الجانب الآخر إلى أن تكرار الشكاوى من سلوك كل طرف إزاء المصالح الإقتصادية للطرف الآخر قد يؤدي إلى خلق جو من التوتر، تعجز أمامه الحكومتان عن إقناع الرأي العام في بلديهما بسلامة نية الطرف الآخر.

"ففي الولايات المتحدة جماعات ضغط قد تهتم بالمسائل الصغيرة وتحيلها إلى تيارات رأى عام قد تؤثر على مستويات سياسية أعلى". ولذلك من المصلحة تصفية تلك المشكلات في مواقعها المحلية حتى لا تصل إلى لندن أو واشنطن، لأنه "بمجرد مناقشتها بالكونجرس الأمريكي أو البرلمان البريطاني يصبح من الصعب معالجتها"³³.

وكان في ذلك إشارة واضحة إلى أن أمريكا لا تكثر لتلك الضجة التي أثارها الدبلوماسيون الإنجليز بمصر والسعودية حول تزايد المصالح الأمريكية بالمنطقة، ومنافستها للتجارة البريطانية، كما كان تحذيرا مقنعا للإنجليز بخطورة التمادي في تلك الحملة التي قد تفرق السبل بالحليفتين.

وعلى أية حال، لم يكن من المتوقع ان تعترف أمريكا بالشرق العربي منطقة نفوذ بريطاني، في الوقت الذي كانت قد مهدت فيه الطريق لتوطيد نفوذها بالمنطقة مستفيدة من ظروف الحرب. وكانت إستراتيجيتها تقوم -على نحو مارأينا- على توسيع نطاق مصالحها الإقتصادية عامة والبتروولية خاصة. ومن ثم كان تركيز الأمريكان في تلك المحادثات على مصالحهم الإقتصادية في الخليج والسعودية، وعلى الدور الإقتصادي الذي يمكن أن يلعبوه في المنطقة بعد الحرب، وطرحهم لمبدأ التعايش السلمى بين الدول الكبرى في المنطقة بدلا من الإعراف بها مرتعا للنفوذ البريطاني وحده. كل ذلك في إطار محادثات سياسية إستطلاعية غير رسمية حتى يجنبوا أنفسهم الإلتزام بشئ محدد أمام الإنجليز يقيد حركتهم بعد الحرب.

المحادثات البتروولية الإنجليزية-الأمريكية:

وينفس الأسلوب، أدار الأمريكان دفة المحادثات الإستطلاعية البتروولية التي جرت بينهم وبين الإنجليز على المستوى الفنى أولا، ثم المستوى الوزارى أخيرا. ففي المحادثات التي دارت بين خبراء البلدين بواشنطن في الفترة من 13 إبريل حتى 3 مايو 1944، إستعرض الطرفان المصالح البتروولية البريطانية والأمريكية بالمنطقة، وتوصلا إلى المبادئ التالية³⁴:

(أ) يجب أن يقوم إستغلال الموارد البتروولية العالمية على أساس المساواة والترشيد في جميع المناطق التي تحتوى على ثروات بتروولية.

(ب) يجب أن يحقق إستغلال الموارد البتروولية المنفعة القصوى للبلاد المنتجة (وخاصة البلاد المتخلفة التي لم تبلغ درجة من التطور السياسى تؤهلها لتحقيق النضج الإقتصادي بجهودها الذاتية)، ولذلك يجب ان يوفر إستغلال البترول على يد الحكومتين قدرا من التطور الإقتصادي للبلاد الأجنبية التي تتمتع فيها الحكومتان بإمتيازات بتروولية.

³² F.O. 371/39985 Anglo-US conversations Regarding the Middle East, 4th meeting, 18-4- 1944

³³ F.O. 371/39985 Anglo-US conversations Regarding the Middle East, 6th meeting 26-4- 1944

³⁴ National Archives Washington 800/6363, Minutes of the joint session of the Anglo-American Exploratory Discussions on Petroleum, No. 1, 18-4-1944 (Quoted in H. Mejer, op. cit. pp. 17-18

(ج) يجب أن يكون من حق الشعوب والأمم الحصول على الموارد البترولية بسهولة ويسر في إطار ميثاق الأطلنطي، على أن يخضع ذلك للشروط التي توضع لضمان الأمن الجماعي.

(د) إقرار جميع الأطراف المعنية بمبدأ تكافؤ الفرص في أعمال التنقيب عن البترول وإستغلاله في مناطق الإمتياز الحالية، دون ان يترتب على ذلك تدخل أحد الطرفين في نشاط الطرف الأخر، أو وضع قيود سياسية تحد من الحركة في هذا المجال.

(هـ) تتعهد الحكومتان الأمريكية والبريطانية ورعاياهما بإحترام عقود الإمتياز الحالية، وبعدم التعرض للحقوق التي تخولها تلك العقود لأصحابها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

(و) لا يجب أن تضع الشركات أو الحكومات العراقيين أمام خطط التوسع في إستغلال الموارد البترولية أو تطويرها على نطاق واسع.

وإتفق الطرفان -من حيث المبدأ- على عقد إجتماع سنوي لمناقشة المسائل المتعلقة بإنتاج البترول ونقله وتوزيعه. غير أن الحكومة البريطانية ترددت في الدخول في المرحلة الثانية من المحادثات، ثم ما لبثت أن اضطرت إلى الإستجابة لطلب الحكومة الأمريكية، فعينت اللورد بيغر بروك Beaverbrook رئيساً للوفد، وتولى هل Hull وزير الخارجية الأمريكي رئاسة وفد بلاده، وبعد محادثات طويلة وقع الجانبان على مبادئ التعاون البترولي (8 أغسطس 1944).

غير أن كل الجهود التي بذلت للوصول إلى هذا الإتفاق ذهبت أدراج الرياح، فعندما أرسل الرئيس روزفلت نص الإتفاقية إلى مجلس الشيوخ الأمريكي للتصديق عليها، عارض ممثلو الشركات البترولية الأمريكية في الولايات الجنوبية هذه الإتفاقية وأقنعوا مجلس الشيوخ بأنها تعد بمثابة "كارتل" دولي، فرفض المجلس التصديق عليها³⁵.

السياسة الأمريكية الجديدة:

وعلى كل، خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من تلك المحادثات الإستطلاعية السياسية والبترولية دون أن تلتزم بشئ نحو بريطانيا -الدولة ذات المصالح التقليدية في المنطقة العربية- وبذلك أصبح بإستطاعتها أن تضع إطار سياستها الخاصة بالمنطقة بما يخدم مصالحها وحدها. وقد وقع على عاتق اللجنة التنفيذية للسياسة الإقتصادية بالخارجية الأمريكية تحديد معالم السياسة الأمريكية، فأنجزت مهمتها (في 20 إبريل 1945) قبل أن تضع الحرب أوزارها بأشهر معدودات وعممت الحكومة الأمريكية تلك الخطة السياسية على بعثاتها الدبلوماسية في صورة مذكرة تفصيلية باللغة السرية³⁶.

وقد حددت المذكرة أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة على النحو التالي:

1- تدعيم المصالح المستقلة للولايات المتحدة الأمريكية لضمان السلام والأمن في المنطقة على أساس حسن الجوار.

2- الإقرار بحق الشعوب في إتباع النظم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي ترغب فيها.

3- ضمان تكافؤ الفرص بين الدول على قدم المساواة، ونبذ سياسة الإنغلاق أو التمييز في التجارة والنقل، والتأكيد على حرية التفاوض مع أقطار المنطقة، سواء من خلال المؤسسات أو الوكالات الحكومية أو التجارية الخاصة ذات المصلحة في ذلك بغض النظر عن النظم السياسية القائمة.

4- توفير الحماية لجميع المواطنين الأمريكيين في المنطقة، وتوسيع نطاق الحقوق الإقتصادية الأمريكية الحالية وإحتمالاتها في المستقبل.

وأكدت المذكرة على أن السياسة الأمريكية في المنطقة تتجه نحو مساعدة الدول المستقلة في الحفاظ على إستقلالها، وتشجيع الدول الأخرى بالطرق المناسبة وفي الوقت الملائم- على تحقيق إستقلالها.

³⁵ M. Sachar, op. cit p. 394

³⁶ إستطاعت الخارجية البريطانية الحصول على نص تلك المذكرة عن طريق الوزير الأمريكي المفوض في كابول، وقد إعتدنا هنا على النص كما ورد بالوثائق البريطانية.

إنظر: F.O. 317/45267 Squire to Baxter, 1-6-1945

وأوصت اللجنة في مذكرتها بإتخاذ الإجراءات التالية لوضع هذه السياسة موضع التنفيذ:

1- تقديم معونات مناسبة لدول الشرق الأوسط التي تتطلع إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية ورفع مستوى معيشة شعوبها، بما يترتب على ذلك من زيادة القوة الشرائية في تلك الدول، وزيادة الإستقرار الإقتصادي والسياسي فيها، ولتحقيق ذلك يجب محاولة:

(أ) توفير القروض التي توجه للأغراض الإقتصادية الإنتاجية في تلك البلاد.

(ب) تشجيع الجهود الرامية إلى إلغاء جميع القيود والضوابط التي تعوق حرية إنتقال التجارة والسلع من بلاد الشرق الأوسط وإليها. ونظرا لإفتقار معظم بلاد المنطقة إلى الدولارات، يجب على الولايات المتحدة أن تضع نصب عينيها أن الواردت ترتبط بالصادرات، ولذلك يجب عقد إتفاقيات تجارية مع هذه الدول تتعلق بالتعريفات الجمركية لفتح الطريق أمام السلع الأمريكية ومساعدة تلك الدول على زيادة حجم تجارتها مع الولايات المتحدة.

(ج) مراجعة جميع المعاهدات التجارية التي تربط الولايات المتحدة بهذه الدول، وغيرها من المسائل الإقتصادية، من أجل وضع برنامج بناء لتوسيع نطاق هذه العلاقات.

(د) تزويد البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالفنيين الأكفاء في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة على وجه السرعة، لإعداد التقارير الدورية عن تلك المجالات في بلاد المنطقة ورصد التطور فيها، وذلك لتسهيل مهمة تقديم المعونات الفنية والإستشارية لتلك البلاد ومد المؤسسات الأمريكية التي تمارس نشاطها في تلك البلاد بالمعلومات الدقيقة عنها.

(هـ) تشجيع دول المنطقة على إقامة منظمة خاصة لمساعدتها على النهوض بالزراعة والنقل والمواصلات والصحة العامة، على أن يستلهم هذا التشجيع تجربة التعاون الإقتصادي الذي مارسه الولايات المتحدة في المنطقة خلال الحرب.

(و) المشاركة في الحياة الإقتصادية للمنطقة بالإستجابة لطلبات المساعدات الفنية والإستشارية لأن ثمة ما يؤكد أن دول المنطقة سوف تتجه صوب الولايات المتحدة طلبا لهذه المساعدات بدرجة متزايدة، وتلبية تلك الطلبات "يدعم مكانتنا في المنطقة ويخدم المصالح العامة للولايات المتحدة".

2- يجب أن يكون التنسيق المتبادل "دعامة سياستنا الإقتصادية وسياسات الدول الأخرى صاحبة المصالح في المنطقة، وخاصة بريطانيا والإتحاد السوفييتي وفرنسا. وبصفة عامة يجب أن تعمل من أجل ضمان الحرية الإقتصادية دون تمييز في جميع المسائل المتعلقة بالتجارة والترانزيت، وغيرها من الأنشطة الإقتصادية، وفقا للأهداف العامة لسياستنا التجارية كما تعبر عنها المادة السابعة من إتفاقية المعونة المتبادلة والإعلان المشترك الصادر في 1941". ويجب أن يكون الهدف النهائي تطوير موارد المنطقة بعيدا عن الممارسات الإستغلالية والتمييز والسيطرة "التي سببت الخلافات بين الدول في المناطق المتخلفة في الماضي".

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتأهب للسيطرة على الشرق العربي، متخذة من مصالحها الإقتصادية ركيزة لتحركها السياسي، بعد أن إستكشفت نيات بريطانيا من خلال المحادثات السياسية والبتروولية التي أجرتها معها. وكانت تريد -على ما يبدو- أن تنبه الإنجليز إلى حقيقة أن إفرادهم بالمنطقة أمر لا يمكن القبول به، فهي تريد المنطقة العربية مفتوحة على مصراعها أمام مصالحها الإقتصادية، ولذلك لم تعترف بالإمتيازات التي خلعتها كل من بريطانيا وفرنسا على نفسها في المنطقة، وهو ما لم يدخله الإنجليز في حسابهم عندما خططوا لسياستهم في المنطقة فيما بعد الحرب. وظل الإنجليز -حتى اللحظات الأخيرة- يظنون أن بإستطاعتهم إحتواء الأطماع الأمريكية في إطار من التعاون الثنائي. وغاب عنهم أن الحرب العالمية الثانية قد غيرت من مواقف الولايات المتحدة حيال المنطقة، وزادت من تطلعاتها تجاهها، كما نقلت لواء قيادة الغرب إلى أمريكا (بعد الحرب)، فأخذت ترسم سياستها في ضوء المتغيرات الجديدة لتراث القوى الإستعمارية التقليدية في المنطقة العربية التي إحتوت على معظم إحتياطي البترول العالمي. وهي إذ تسعى لذلك لا تلجأ إلى الصدام المباشر، فقد ولي زمانه، وإنما تلجأ إلى أسلوب الزحف الوئيد، وخطب ود الشعوب، والعمل على تقويض دعائم النظم السياسية التي إرتبطت تقليديا ببريطانيا، وإبقاء الإتحاد السوفييتي بعيدا عنها.